الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/39/231*
S/16527*
3 May 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٣٣ من القائمة الاولية**
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢ ايار/مايو ١٩٨٤،
موجهة الى الامين العام من الممثل
الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير الى رسالتكم المؤرخة في ٩ اذار/مارس ١٩٨٤ بشأن مسألة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط، وبأن أقدم لكم الشكر على عملية المشاورات التي بدأتموها بتوجيهكم هذه الرسالة استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم.

وحكومتي تعتقد أن الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر المقترح يجب أن يكون موجها نحو ايجاد حل سلمي وعادل للمحنة غير المقبولة الحالية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني المشرد.

ولو كان العالم مثاليا لما كان هذا الشعب قد تعرض أبدا للبلايا التي يخوضها على غير ارادته - ولكن ذلك حدث.

أما وقد افتقر العالم الى المثالية، فقد كان يجب ان تكون المشكلة التي نجمت عن تشريد الشعب الفلسطيني قد حلت الان - ولكن ذلك لم يحدث.

ولقد ورثت الأمم المتحدة، في هذا العالم الواقعي المعاصر، مشكلة الشعب الفلسطيني وكان ذلك تقريبا يوم قامت المنظمة؛ ويليق كل اللياقة ان يكون العمل على تحقيق تسوية سلمية تحت رعاية الأمم المتحدة وبتشجيع منها.

---

* اعيد اصدارها لأسباب فنية.

** A/39/50.

وطوال تاريخ المنظمة الذى يقرب من ٤٠ عاما ، كان عليها بصورة رئيسية أن تستجيب للأحداث بعد وقوعها في مكان وقوعها ، محاولة احتواء آثارها الضارة .

والتاريخ سجله واضح . فلقد اتسمت الحالة دوما بالخطورة والتوتر والعنف ، وجعلت تتدهور باستمرار ، دون أن يلوح في الأفق حل عادل في ظل الأساليب والملابسات الراهنة ذات الصبغة العسكرية المتطرفة . وكان للحالة انعكاساتها العسكرية والاقتصادية والسياسية الوخيمة على صعيد العالم . وترك الحالة تتفاقم دون حل أمر فيه سعي الى التهلكة .

ولقد آن الأوان بعد طول انتظار لحدوث تغير في المواقف وفي التصرفات . وكانت الأمم المتحدة قد بدأت عملية هامة في هذا الاتجاه حين عولجت القضية الفلسطينية كمسألة سياسية لأول مرة في عام ١٩٧٥ . وبعد مرور عام بكامله من امعان الفكر وضعت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بتوافق الاراء ومتحررة من ضغط الاحداث الوشيكة ، توصيات في عام ١٩٧٦ بشأن حل سلمي وشامل ، انطلاقا من نهج دولي وبضمان من مجلس الامن اذا استلزم الأمر . وأولت هذه التوصيات كامل المراعاة للمقررات السابقة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة .

وعلى مدار بضع السنوات الماضية ، حازت هذه التوصيات التأييد الدولي باستمرار . وأتيحت لجميع الدول فرص جمة للتوسع في هذه التوصيات او تعديلها . بل انها زيدت صقلا لمراعاة جميع مبادرات السلم الاخرى المطروحة حتى الان بشأن الشرق الأوسط ، وذلك في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذى عقد في العام الماضي بجنيف . واعتمد جميع المشتركين في هذا المؤتمر اعلان المبادئ بالتزكية ، وهو اعلان يمكن زيادة صقله واستكماله في المؤتمر المقترح .

وانه لمن الشاذ أن يكون هناك في يومنا هذا أربعة ملايين من الفلسطينيين لايزالون محرومين من فرصة الممارسة الحرة لحقهم في تقرير المصير . ومن غير المقبول عقلا أن تتبعثر جميع الجهود ، سواء في داخل الأمم المتحدة او في خارجها ، من جراء ضياع فرصة اخرى . ولذلك ينبغي تجميع هذه الجهود في اطار نهج رئيسي متضافر .

وسعيا من حكومة مالطة الى احلال السلم والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط برمتها ، فانها تحبذ ، لجميع تلك الاسباب ، عقد المؤتمر ، وهي التي جاهدت في سبيل اهدافه السلمية . وتعتقد حكومة مالطة ان تبادل الاراء الذى يجرى حاليا فيما بين الدول المعنية بالأمر قد أثبت فائدته بالفعل في تحديد مواقف أطراف النزاع ولهذا ينبغي أن تستمر هذه الجهود الى أن يحدد الوقت المناسب لانعقاد المؤتمر وتحدد أصوله الاجرائية السليمة ويتسع المناخ المواتي له .

وحكومة مالطة لها مصلحة أصيلة في التوصل الى نتيجة ناجحة ، ولذلك فهي على استعداد لمواصلة القيام عمليا بتقديم مساهمتها المتواضعة بأقصى ما تملك من جهد تحقيقا لهذه الغاية . وجميع البلدان الاخرى مرجوة أن تفعل الشيء نفسه .

ولا حاجة الى زيادة التأكيد على المنافع التي ينطوي عليها نهج من هذا القبيل . وعلى وجه الخصوص فان الاحساس الحالي بالضياع والقنوط السائد في الشرق الاوسط يمكن أن يحول الى زخم قوى لتضافر الجهود التماسا لاحلال السلم . وسيشكل ذلك بحد ذاته ، تلقائيا ، تطورا هاما في الذكرى السنوية الاربعين للأمم المتحدة .

على أن الأهم من ذلك اذا نجح المؤتمر فيما نأمل ونال الشعب الفلسطيني حقوقه بطريقة عملية نتيجة لاتفاق شامل ، وضمنت حقوق جميع دول الشرق الاوسط في الامن ، هو ان تتحول حينذاك هذه المنطقة التي هي من أشد مناطق التوتر في العالم خطورة الى منطقة يسودها السلم بما يحقق أولا مصلحة البلدان المعنية ، ومصلحة السلم في جميع أرجاء العالم .

ان الحديث كثيرا ما دار ، ولا يزال ، عن ضرورة اجراء مفاوضات مباشرة فيما بين الاطراف المعنية . ولقد شاطرت مالطة هذا الاقتناع دائما ، ولكنها تشير من ناحية اخرى الى ان صعابا عملية وقفت حائلا دون اجراء هذه المفاوضات لعدة سنوات ؛ ولا تزال هذه الصعاب قائمة ، والواقع انها تزداد تعقيدا تدريجيا . ولذلك فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن مفاوضات مباشرة من المحتمل أن تبدأ تلقائيا في المستقبل المنظور .

ومن هنا فان عملية المشاورات الجارية بالفعل من شأنها ان تعمل على حفز الاهتمام وتشجيع الاتصالات وتؤدي الى قيام حوار شامل بين الاطراف المعنية بصورة مباشرة ، بعون وتشجيع من العضوية الأوسع لمجلس الأمن حيث يمكن سماع صوت جميع الاطراف .

ولذلك تكون الاتصالات قد بدأت بطريقة محايدة وان تكون عملية . تعتقد مالطة ان الاشتراك في المؤتمر الفعلي ينبغي ان يقتصر في البداية ، لأسباب عملية ، على الاطراف المعنية بالأمر مباشرة ، بما في ذلك جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . وعلى ان النتيجة التي يسفر عنها المؤتمر ينبغي ان تلقى بعد ذلك التأييد الاجماعي من المجتمع الدولي .

وهناك عامل آخر شديد الأهمية ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار هو ان النتيجة التي يسفر عنها هذا المؤتمر الدولي سيكون من الصعب الطعن فيها فيما بعد ووصفها بأنها لا تمثل رأي الجميع ، ولذلك فمن الراجح للغاية ان توصياته التي تستند الى المبادىء

../..

المعترف بها دوليا التي تقرر بالفعل انها تسرى على البعد الفلسطيني من مشكلة الشرق الاوسط المعقدة ، سوف تنفذ وتكون لها الغلبة ، تساندها اذا لزم الامر ضمانات يوفرها مجلس الأمن .

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٣٣ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) ف. ج. غاوتشي
السفير
الممثل الدائم لمالطة لدى
الامم المتحدة